دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان السياسية في اليمن

دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الانسان السياسية في اليمن، هذا هو عنوان رسالة الماجستير التي تقدم بها الباحث شايف بن علي شايف جار الله ، إلى قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر "يوسف بن خده".

د.يحي قاسم بن سهيل
استاذ القانون العام المساعد
كلية الحقوق - جامعة عدن

أهمية الدراسة

اشارت مقدمة الرسالة إلى ان المشاركة السياسية ، كحق من حقوق الإنسان، غدت اليوم موضوعاً محورياً في كافة دساتير الدول وبرامج الأحزاب السياسية ، سيما في ظل المتغيرات الجارية على مستوى النظام الدولي المعاصر ، وذلك لارتباطها الوثيق بالحقوق السياسية ، وحق الشعوب في حرية تحديد مركزها السياسي والمساهمة النشطة في كافة عناصر المجتمع من تحديد أهداف التنمية وتحقيق هذه الأهداف .

وتعني المشاركة السياسية وفقاً للباحث " إشراك المواطنين في رسم السياسات العامة ، ووضع القرارات لبلدانهم وفي أضيق معانيها تعني حق المواطنين في ممارسة الرقابة على من يقومون بذلك العمل ".

أوضح الباحث في المقدمة بأنه وبعد تحقيق الوحدة اليمنية عرف النظام السياسي انفراجاً باعتماده على التعددية السياسية والحزبية واعتبار المشاركة السياسية لكافة القوى السياسية المتواجدة على الساحة اليمنية ركناً اساسياً للنظام السياسي في اليمن يكفله وينظمه الدستور وتؤكده القوانين النافذة كقانون الاحزاب وقانون الانتخابات العامة والاستفتاء .

تكمن أهمية الدراسة في كشفها لمستويات المشاركة السياسية والمؤسسات التي سمحت للمواطن في اليمن في المشاركة من خلالها سواء كانت أحزاب أو مؤسسات تمثيلية اضافة لذلك بيانها مدى تطور المشاركة السياسية بصورة عامة في صفوف الرجال والنساء بصورة خاصة ومن حيث الكم والنوع بصفة أخص ، ناهيك عن ان الدراسة تسعى لمعرفة دور المشاركة السياسية في تسيير المجتمع من خلال المؤسسات ذات الشرعية المحددة في الدراسة .. الخ .

اسباب اختيار الموضوع

حدد الباحث الاسباب في اختيار المشاركة السياسية موضوعاً لرسالته في لتالي :

١) تطور المشاركة السياسية المتزايد على المستويين الكمي والنوعي في اليمن .

٢) دور المشاركة السياسية في رفع مستوى الوعي السياسي ونشر الثقافة السياسية في اوساط المجتمع اليمني .

٣) النقص الملحوظ في الدراسات في هذا المجال سواء في اليمن أو الجزائر بلد الدراسة .

٤) التطور الكمي والنوعي للمشاركة السياسية وتطور مشاركة المرأة ، وبروز مؤسسات مدنية فاعلة.

اهداف الدراسة

هدفت الرسالة إلى معرفة الآتي:

١) مفهوم المشاركة السياسية بصورة نظرية .

٢) طبيعة المشاركة السياسية في اليمن ما قبل الوحدة وما بعدها .

٣) التعرف على المؤسسات التي سمحت للمواطن المساهمة في صنع القرارات ورسم السياسات العامة في الدولة .

٤) البحث عن الاثار المترتبة عن المشاركة السياسية.

٥) معرفة مدى توجه هذه التجربة اليمنية نحو تحقيق مبدأ المواطنة ومدى توجهها نحو اقامة حكم راشد .

٦) الاسهام في نشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية كحق من حقوق الانسان السياسية ، في الجانب الذي اهتمت به الدراسة .

٧) محاولة معالجة موضوع المشاركة السياسية ، كحق من حقوق الانسان بأسلوب رصين وعلمي وتحديد العراقيل التي تحيط به وفقاً لاطر منهجية واكاديمية .

إشكالية الدراسة

بوصف الجمهورية من الدول المصنفة ضمن الديمقراطيات الناشئة ، وهذه الديمقراطية ما فتئت تتطور بشكل ملحوظ ، منذ تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م فالاشكالية الاساسية تتمثل في السؤال التالي :

الى أي مدى يساهم المواطن في صنع القرارات ورسم السياسات العامة في الدولة؟

ويتفرع عن الاشكالية المركزية اسئلة فرعية :

ما المقصود بالمشاركة السياسية وما علاقتها بحقوق الانسان ؟

- ماهي المؤسسات لتي سمحت للمواطن اليمني بالمشاركة سياسياً قبل الوحدة ؟

- ماهي وسائل تحقيق المشاركة السياسية بعد الوحدة ، وماهي الظروف التي جرت فيها ؟

- ماهو دور المشاركة السياسية في تسيير المجتمع ؟

- هل المشاركة السياسية تتطور أم تتراجع ؟

- ماهو دور المرأة في المشاركة السياسية ، وماهو دور منظمات المجتمع المدني ؟

- وهل اليمن بصدد التوجه نحو إقامة حكم راشد ؟

فرضيات الدراسة

رأى الباحث معالجة الدراسة وفقاً للفرضيات التالية :

١) هناك علاقة طردية أو عكسية بين طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والمشاركة السياسية.

٢) ثمة علاقة طردية بين المشاركة السياسية والاحادية الحزبية .

٣) ثمة علاقة طردية بين المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة .

٤) هناك علاقة طردية بين المشاركة السياسية وتطور حقوق الانسان .

منهج الدراسة

استعان الباحث بالعديد من المناهج العلمية كالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ، اضافة إلى اجراء المقابلات بوصفها أحد طرق بحث الظواهر السياسية .

خطة الدراسة

قسم الباحث دراسته إلى فصول اربعة اضافة إلى المقدمة والخاتمة .

وتناول الفصل الاول مفهوم المشاركة السياسية ومستوياتها وخصائصها وأدواتها .

وفي الفصل الثاني تطرق إلى الاحزاب والتنظيمات السياسية قبل الوحدة ، بكافة تياراتها منذ ظهورها في النصف الأول من القرن الفارط .. مشيراً إلى فترة تحريم العمل الحزبي دستورياً ومعرجاً إلى فترة العمل الحزبي السري ، كما تناول الاحزاب الرسمية في الشطرين "الاشتراكي والمؤتمر".

في الفصل الثالث تعرض بالبحث والتحليل لوسائل تحقيق المشاركة السياسية بعد الانفراج الذي عرفته البلاد بعد ميلاد جمهورية ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، مفسراً واقع الاحزاب والسمات التي اتصفت بها كهشاشة التنظيم ، وحداثة التجربة والانقسامات ، وغياب الديمقراطية داخل الاحزاب . وتطرق إلى مسألة التضخم الحزبي،كما تناول المشاركة السياسية من خلال الانتخابات وماشابها من عراقيل ابتداء من القيد والتسجيل وانتهاء بعملية الاقتراع وإعلان النتائج.

وفي الفصل الرابع تناول النتائج التي أفرزتها المشاركة السياسية كتحقيق مبدأ المواطنة المتساوية على مستوى التشريع ومدى تطبيقها على الواقع مركزاً على المساواة في الحقوق السياسية بصفة خاصة اضافة إلى ابراز دور المجتمع المدني ومدى فاعليتها .

لم ينس الباحث آفاق المشاركة السياسية في اليمن وذلك من خلال وضع سيناريوهات وفق معطيات استشرافية ، مركزاً على التحولات النوعية والكمية المسايرة لطبيعة النصوص الدستورية والقانونية ، ووفق اطر منهجية وعلمية وأكاديمية ومستفيداً من الاحصاءات والبيانات، اضافة إلى اعتماد التحليل كوسيلة لابراز عناصر التطور ومعوقاته.

وبصرف النظر عن الاستخلاصات والنتائج والمقترحات التي توصلت اليها الدراسة ، فالأمانة العلمية تقتضي القول ان الباحث في دراسته هذه فتح افاقاً نحو وضع خطط وبرامج استراتيجية - رائدة - على الباحثين والمختصين سواء كانوا اشخاص طبيعية أو اعتبارية القيام بها لتحقيق التطور المنشود في مشاركة فاعلة ، متعددة ، حرة نزيهة ومنتظمة وصولاً إلى ماصطلح على تسميته "الجودة السياسية" وتجسيد حق المواطنة المتساوية للوصول إلى مؤشرات واقعية ، نحو تأسيس حكم راشد في اليمن، والتي ترتبط جميعها بوضع استراتيجية - ريادية - تنموية شاملة متوازية ومستدامة.

وبقى ان نشير إلى أن الرسالة تم مناقشتها يوم الخميس الموافق/٢٢ ٢٠٠٦م وحصل الباحث على درجة

تعد الاولى في العالم

(مرشد)للمكفوفين في الاقتراع للرئاسية

وافقت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء على استخدام مرشد المكفوفين للتأشير على ورقة الاقتراع في الانتخابات الرئاسية وذلك في خمس محافظات.

قال السيد بول هارس المدير التنفيذي للمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية "ايفس"أن استخدام هذا المرشد يمثل خطوة تجريبية هي الأولى من نوعها في المنطقة بحيث سيتمكن الناخبون المكفوفون في المحافظات الخمس من التصويت بشكل مستقل وبسرعة تامة دون الحاجة لمساعدة من أحد.

تجدر الإشارة إلى أن مرشد المكفوفين الخاص بالتأشير على ورقة الاقتراع هو عبارة عن قطعة من الورق المقوى المطوي يوجد بداخله ورقة الاقتراع التي توجد فيها عدة ثقوب تساوي عدد المرشحين في ورقة الاقتراع ويقابل كل ثقب من هذه الثقوب المربع المخصص لوضع

الجهود الدولية في مكافحة مظاهر الفقر في العالم

أحمد علي عوض

تعتبر قضية الفقر من القضايا الرئيسية التي نالت حظاً وافراً من الاهتمام سواء على الصعيد المحلي الوطني أو في اطار المجتمع الدولي بمؤسساته المدنية ومنظماته وهيئاته في سبيل ايجاد الحلول والمخارج للقضاء عليه او على أقل تقدير الحد منه بعد ما تكشف عن مدى تدهور حياة الكثيرين في جميع اقطار العالم وقوة زحفه وانتشاره بشكل يهدد نوعية الحياة في عصر يتميز بالتقدم العلمي والتكنولوجي غير المسبوق وارتفاع مستويات المعيشة ، اضافة إلى الرخاء المادي والازدهار الاقتصادي بوجه عام.

ولايزال الفقر حتى اليوم يمثل الهاجس الذي يسيطر على المهتمين بتحسين اوضاع الفقراء وضرورة الوصول إلى تحقيق عالم لايعاني سكانه التشرد والحرمان لعدم توفر المأوى من ناحية وتلبية جميع احتياجاتهم من ناحية اخرى ، وليس ثمة شك في ما يدل على استفحال الاوضاع المتردية كما هو حاصل اليوم في الدول النامية والمتضررة من الكوارث الانسانية والطبيعية.

ومن المفارقات العجيبة وجود الفقر في ظل الزيادة المطردة للمجتمعات وارتفاع عدد المدن العملاقة واتضاح ملامح التناقض والتباين في المجتمع الواحد حيث انه في الوقت الذي يموت فيه العديد من البشر جراء التخمة نجد في المقابل طبقات من البشر تعيش تحت ظروف غير ملائمة وفي أماكن وتجمعات تفتقر إلى كل أنواع الخدمات الاجتماعية والانسانية وانعدام المسكن الملائم وكأن النمو الحضري لايصاحبه أي نمو اقتصادي واجتماعي يمكننا الاعتداد به، مما يعني ان المسألة ليست مجرد مشكلة هامشية او محلية يمكن تجاهلها وانما هي ظاهرة عالمية تفرض نفسها بقوة وتنذر بنشوء ازمات اخلاقية واجتماعية وانسانية حيث يعيش الملايين في التجمعات الفقيرة بعيداً تماماً عن سلطة الدولة ويمارسون انشطة يصعب توصيفها او تصنيفها خارجة عن القانون ولجوء افرادها إلى ابتداع وابتكار اساليب غير اعتيادية تكفل لهم العيش واستمرارية وجودهم وبقائهم في الحياة في ظل تخلف علمي وانتشار الاوبئة - والامراض والظروف المناخية القاسية وزيادة تراكم الديون وهي في مجملها عوامل مناوئة من شأنها خلق تحديات جديدة تمثل أحد ملامح الانفلات وعدم الاتزان.

وليس ثمة شك في ان هناك جهوداً كثيرة تبذل لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة كالمنظمات الدولية والدول ذاتها التي بدأت تشعر بفداحة الظاهرة وتأثيراتها السلبية في الاوضاع العامة في المجتمعات الداخلية والنظام العالمي ككل ،ومع هذا فانه يخشى من ان الجهود الضخمة لاتستطيع ان تحقق النتائج المرجوة منها واغلب الظن انها لن تفلح في القضاء التام عليها في المستقبل أو حتى الحد من انتشالها وكل ما تؤهله المنظمات والهيئات والدول ان ترقى بأساليب الحياة إلى مستوى مقبول لايتعارض البتة مع المستوى العام السائد في المجتمعات الاخرى داخل الدولة ، مما يجعل من العسير جداً ايجاد الحلول الفعالة للتغلب على المشكلة لدرجة ان هناك من الباحثين والخبراء من يعتبر وجود الفقر احد المظاهر الاساسية المميزة للحضارة المعاصرة التي تدخل بالضرورة في تعريفه .

بيد ان هناك بعض الاختلافات المهمة التي سوف تميز حالات الفقر في السابق عما عليه الوضع الراهن مما قد تزيد بالتالي من صعوبة التحكم في تقييدها ومحاصرتها بما يمثله من بؤر تخلف وتدهور ومعاناة الدول من انفجاره في مقابل الانكماش المنتظر للاعمال والانشطة الخيرية حيث ان التحدي الحقيقي الذي سيواجه المجتمع الدولي واسره الآن يتمثل في عجزه عن القضاء على الظاهرة برمتها التي اصبح وجودها واستفحالها امراً مفروضاً ومسلماً به وفي ورفع مستوى حياة الفقراء النوعية في المستقبل تحت ظل اوضاع تتميز بظروف غاية في القسوة قد لاتسمح بتوفير فرص العمل التي تساعدهم ولو في حدود معينة على التغلب على مساوى توليدها وتكاثرها وانتشارها مع الاخذ بعين الاعتبار ان تحسين اوضاعه سوف يكون له مردود اجتماعي واقتصادي ايجابي مباشر على الوطن وتوافر ظروف اكثر ملائمة للحياة الامنة الخاضعة لسلطة الدولة وحكم القانون المتعلق بتحسين اوضاع الشرائح الفقيرة والمعدمة وايواء الاعداد الهائلة المتزايدة من شأنه ان يساعد على تحويل الفئات المستهدفة من حالة الاعتماد على المساعدات المالية والعينية إلى فئات عاملة ومنتجة في ظل الطموح في الاداء والرؤية الصحيحة في التخطيط المؤدية إلى تنويع نماذج حريصة على انجاز كل ما يتعلق بها وبالطبقات الفقيرة الاخرى.

وللقضاء على ظاهرة الفقر ثمة فريق من المهتمين بشؤون التنمية البشرية والاجتماعية يرون ان الكثير من الفقراء يضطرون للعيش في ظروف صعبة وقاسية نظراً لانعدام البديل الصالح حيث انهم لو اتيحت لهم الفرصة لتغير اوضاعهم فلن يترددوا في اغتنامها كحق من حقوقهم التي طال حرمانهم منها وليس ثمة شك في ان هذا الانطباع هو مادفع الدولة إلى بذل المحاولات المتكررة واخذ المشكلة على محمل الجد بالتعاون مع المنظمات والهيئات التي تضع برامج خاصة وطموحة وعقدت المؤتمرات وقامت باعداد الدراسات والبحوث ورسم الخطط التي ناقشت جميعها اصل منشأ الظاهرة وبذل المساعي الهادفة إلى تحقيق رغباتهم في العيش بأمان وصولاً إلى التخلص الكامل من جميع مظاهر الظاهرة لكن يبدو ان كل تلك الحملات الايجابية المتعاطفة في حل المشكلة حلاً جذرياً لاتكفي في بلدنا للاجهاز عليها بما يؤدي إلى اختفاء الازمة ويجسد الحلم المنشود والامل المرتقب على ارض الواقع التي تحكى عن امكانية الوصول إلى نهاية طيبة ومأمولة تعكس مدى التفاؤل الناجم عن الاكتفاء بمعالجات تنطلق من منظور مادي واقتصادي المتزامنة بالالتفات إلى فهم الطبيعة البشرية من دون اغفال الابعاد الثقافية التي تلعب دوراً مهماً في اصل القضية ومقاومتها لجهود الخطط والمشروعات التي ترمي إلى ازالة الظاهرة من جذورها وتغيير انماط الحياة المألوفة فيها واحلال اساليب مثمرة وناجعة تسهم في تطوير سلوكيات الفقراء ونظرتهم الخاصة للحياة وللمجتمع ككل وتصرفاتهم وافعالهم وعلاقاتهم ببعضهم وبالاخرين وبالبيئة المحيطة بهم .

مؤسسات المجتمع المدني في خدمة المجتمع

عمر عبدربه السبع

لاغرو ان تكون المجتمعات الاهلية ومنظمات المجتمع المدني في الجمهورية اليمنية شركاء فاعلين في ما ترسمه الدولة من خطط عامة تنهجه من استراتيجيات ، وما تنهض به من مشاريع تنموية ومشاريع خدمية . فمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الاهلية لايمكن بأي حال ان تتبنى دور الدولة في تطوير الخدمات العامة وتنظيم الرعاية الاجتماعية ، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وارساء مداميك المشاريع العملاقة لتطوير البنى التحتية والدفع بوتيرة الانتاج وعجلة التنمية والنهوض بالوطن لمواكبة العصر في مختلف المجالات.

ان امكانات الجمعيات الاهلية الطوعية ومنظمات المجتمع المدني الذاتية وقدرات منتسبيها العلمية والادارية ، وعلاقاتها بالمنظمات العالمية الممولة لمشاريعها وخططها تفرض عليها التنسيق مع المجالس المحلية والتناغم مع خطط الدولة واستراتيجياتها لكي لايكون هنالك تصادم في وجهات نظر المنظمات الاهلية وسياسة الحكومة، وحتى لاينعكس ذلك سلباً في سياسة التنفيذ للمشاريع المخططة .

ولاريب في ان المنظمات المدنية النشطة في الساحة اليمنية هي التي تدرك أنها ليست بديلاً عن الدولة وأجهزتها السياسية ، بل بالعكس تقوم بالتنسيق المستمر مع السلطات المحلية في تحقيق تقدم ملموس في المشاريع العامة والاستراتيجيات الوطنية.

لقد تبنت الحكومة على سبيل المثال الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م وهي تسعى بكل جهودها لتنمية الموارد البشرية للنهوض بالاسر الفقيرة في المدينة والريف من خلال تقديم الدعم المادي والوسائل والامكانات التي تساعد الفقراء على تحقيق مطالبهم المعيشية ، وتوفر الرعاية الضرورية في مجال الصحة والقضاء على الأمية والتعليم المجاني .

وتستطيع الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني ان تساهم بشكل كبير في الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ورعاية الفئات الاجتماعية الفقيرة وتقديم الدعم والعون والخبرة للنهوض بمستوى معيشتهم وتطوير مداركهم واقناعهم بالمساهمة الفعالة في المجتمع.

ويحق لمؤسسات المجتمع المدني والاستفتاء العام رقم (٤١) لسنة ١٩٩١م.

ان مؤسسات المجتمع المدني تأسست وفقاً لقانون، وعليها الاستفادة من امتيازات هذا القانون لما فيه خدمة المصلحة العامة والنهوض بالوطن نحو التقدم والنماء والرخاء ، فهي تستطيع ان تعمل في كافة المجالات الرحبة وان تتنافس لتحقيق بصمات مشرفة بين افراد المجتمع اليمني .

ان تطالب الحكومة بمزيد من الصلاحيات، متى ماكان ذلك مناسباً ، كأن تطالب مؤسسات المجتمع المدني مجلس النواب بتعديل النظام الانتخابي من نظام الدائرة الفردية إلى نظام القائمة النسبية الذي يسمح بتمثيل اوسع للنساء والفئات المهمشة ، وتضمن نظام الكوتا في قوائم تشكيل اللجن العليا للانتخابات والاستفتاء العام مادام مجلس النواب يجري حالياً تعديلات على قانون الانتخابات

لقاء توعوي لمرشحات المجالس المحلية بمحافظة تعز

نظم فرع اتحاد نساء اليمن بتعز لقاء توعوياً للمرشحات المستقلات في عدد من مراكز المديريات بالمحافظة في إطار البرنامج التوعوي الذي ينظمه الفرع بالتعاون مع اللجنة العليا للانتخابات بمشاركة سبع من المرشحات لمجالس المديريات .

تناول اللقاء توعية المرشحات بقانون الانتخابات وقانون السلطة المحلية و الشروط القانونية الخاصة بالمرشحين والمرشحات وهيكلة السلطة المحلية مهامها واختصاصاتها وتشكيلها والية عملها وعلاقاتها بمختلف الاجهزة التنفيذية .

وأوضحت سعادالعبسي – رئيسة فرع الاتحاد أن البرنامج التوعوي يستهدف كل المرشحات الحزبيات والمستقلات حيث سيتم تنفيذه على مدى خمسة عشر يوماً سيتم من خلاله النزول الميداني إلى مختلف المراكز الانتخابية للمرشحات لعقد دورات تدريبية وتوعوية لهن وخاصة فيما يتعلق بالتوعية القانونية أو إدارة الحملات الانتخابية.

المركز الثقافي اليمني بالقاهرة يعرض تجربة المدرسة الديمقراطية وفيلم "أمينة"

نظم المركز الثقافي اليمني بالقاهرة ندوة عن برامج ومشاريع المدرسة الديمقراطيةاليمنية ومأقدمته للناشئة والأطفال اليمنيين في مجال تعزيز الحريات والديمقراطية واحترام حقوق الانسان الأسبوع قبل الماضي.

وأعلن مدير المركز خالد عمر، أن المركز أراد أن يقدم لجمهوره من الباحثين والدارسين وأبناء الجالية اليمنية وضيوفه من الجمهور العرب والأجانب نموذجا لواحدة من أنشط مؤسسات المجتمع المدني في اليمن بالنظر الى الى ما قدمته لشريحة الأطفال والشباب من برامج وخدمات تعمل لتأسيس مستقبل أكثر ديمقراطية وأكثر حرية وأكثر وعيا بالحقوق القانونية.

وفي الندوة قال رئيس المدرسة الديمقراطية جمال الشامي، أن العالم لم يعد يعترف بأي كيانات أو مكانات لا تستند الى التجربة الميدانية والاهتمام بقضايا المجتمعات الحقيقية في اشارة الى ما تقوم به المدرسة من أنشطة وفعاليات في أوساط المجتمع.

فيما قدمت مديرة البرامج والانشطة بالمدرسة بلقيس اللهبي عرضا متكاملا لأهم برامج المدرسة منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الآن، والتي تمثلت في إنشاء برلمان الأطفال ومجلس شورى الشباب وبرنامج نشطاء حقوق الطفل ومجلس محلي للاطفال والندوات والمؤتمرات وورش العمل والفعاليات التوعوية.

كما تم عرض الفيلم الوثائقي "أمينة" للمخرجة والاعلامية المعروفة خديجة السلامي والذي يتناول أسباب عدد من المشكلات والقضايا الاجتماعية لدى الفتيات اليمنيات ومنها ارتفاع مستوى أمية الفتيات في الأرياف والزواج المبكر وانعدام الوعي القانوني.

وقد أثار الفيلم جدلا كبيرا في أوساط الحاضرين ففي حين رأى البعض أنه يقدم صورة فاضحة لبعض لمشكلات المجتمع التي تتكرر بين الحين والآخر وانه يقدم صورة الفتاة اليمنية بشكل غير مقبول، دافع البعض الآخر عن الفيلم وفكرته ورآه تجسيدا حقيقيا وصادقا للواقع الذي ينبغي مواجهته والتعرف على كل مظاهره وظواهره المختلفة للوصول الى اقتراح أفضل الحلول لدى الباحثين الاجتماعيين والتربويين والقانونيين.

وقد حظيت تجربة المدرسة الديمقراطية باعجاب عربي ودولي شديد، حيث عبر المشاركون عن اعجابهم بأفكار وبرامج المدرسة الديمقراطية وبالمناخ السياسي اليمني الذي يشجع مثل هذه المبادرات، وقدم عدد من المشاركين اليمنيين والعرب مداخلات مهمة.

وفي الجزء الثاني للأمسية قدم الشاعر اليمني عبدالصفي هادي أمسية شعرية بدأها بتحية للمقاومة اللبنانية ثم حيا بشعره العراق وصنعاء وعدن وختم مشاركته الشعرية بقصيدة غفران.

حضر الأمسية جمهور من مصر، فلسطين، العراق، سوريا، السودان، تنزانيا، نيجيريا، السنغال وممثلون لمنظمات دولية واقليمية.

مشاركة يمنية في المؤتمر الدولي لحماية الطفل

تشارك الجمهورية اليمنية في المؤتمر الدولي للجمعية العالمية لحماية الطفل من سوء المعاملة والإهمال المنعقد في مدينة بورك بالمملكة المتحدة خلال الفترة من الـ ٢٨ أغسطس الجاري وحتى ٤ سبتمبر المقبل .

وذكر الدكتور حسن قاسم خان رئيس الجمعية النفسية اليمنية رئيس قسم العلوم السلوكية بكلية الطب والعلوم الصحية بجامعة عدن الذي يرأس الوفد اليمني لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ ان /٣٠٠/ مشارك يمثلون عددا من الجمعيات النفسية من الدول العربية والأجنبية سيناقشون /١٥/ ورقة عمل لتقديم رؤية واضحة ومستقبلية للحد من ظاهرة سوء المعاملة الخاطئة وإهمال الأطفال وما يترتب عليه من جنوح سلبي وصحي بالإضافة إلى الحد من أعمال العنف وكذا حماية حقوق الطفل .

وأشار الدكتور خان إلى انه سيعقد على هامش المؤتمر لقاء يضم الجمعية العالمية للصحة النفسية والشبكة العربية لوقاية الأطفال من العنف وسوء المعاملة والإهمال للتحضير للمؤتمر الإقليمي القادم الذي سيعقد في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن خلال الفترة من الخامس وحتى السابع من مارس ٢٠٠٧م والذي سيبحث كيفية وقاية الطفل من العنف وسوء المعاملة وسيشارك فيه ممثلون عن الجمعيات النفسية من كافة الدول العربية الشقيقة والبلدان الصديقة وعدد من المختصين في الجانب النفسي بالإضافة إلى مناقشة نتائج الدراسة العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال وبرامج التطبيق المرافقة لها مع إقليم الشرق الأوسط وخاصة في الدول العربية

المنظمات.. ودورها في الرقابة على الانتخابات

عقدت منظمة ٢٧ إبريل للتوعية الديمقراطية بالتعاون مع مركز الرسالة للدراسات والبحوث الديمقراطية الأسبوع الماضي ورشة العمل الخاصة حول (دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات تحت شعار الرقابة ضمانة أساسية لانتخابات حرة ونزيهة) .

وفي الافتتاح ذكر عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع منظمات المجتمع المدني والرقابة علوي المشهور أن المراقبين يعتبرون الفيصل بين جميع المتنافسين في ظل التنافس الشريف والالتزام والاحتكام للقوانين.. مشيراً إلى أن خيار الديمقراطية هو خيار الشعب باعتباره جزءاً من تاريخ اليمن بعيداً عن تزلفات اللعب السياسية والمقاصد اللاوطنية.

وأكد المشهور بأن التجربة الانتخابية الرئاسية والمحلية قضية كبيرة ذات أبعاد ومفاهيم راقية، وتحدى كبير أمام الشعب في تحقيق ديمقراطيته التي تحوي تمنيات وطموحات السمو والرقي لمصاف التجربة في اليمن.. منوهاً إلى بدء أعمال الحملات الانتخابية الرئاسية للخمسة المرشحين وإلى ما ستفرزه هذه التجربة من نتائج ذات طابع وطني، تأتي تعزيزاً للديمقراطية في اليمن .

ولفت عضو اللجنة العليا للانتخابات إلى متابعة الإعلام الخارجي لليمن وللحراك السياسي والديمقراطي المتمثل في الانتخابات القادمة، وما سوف تثمر عنه هذه التجربة من نجاح على كافة الأصعدة والاتجاهات.. مؤكداً أن قانون الانتخابات هو المرجع الرئيس لجميع مرشحي الأحزاب والتنظيمات السياسية والمرجع للمراقبين باعتبار الرقابة هي الاطلاع الواسع لكافة القوانين، والتوعية بالاستحقاقات الانتخابية بين أوساط المواطنين.

من جانبها أشارت رئيس اتحاد نساء اليمن رئيس الاتحادات والمنظمات غير الحكومية رمزية الارياني إلى الدعم اللامحدود للاتحادات والمنظمات غير الحكومية من قبل اللجنة العليا للانتخابات، من أجل التوعية بين أوساط المواطنين بالانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة، وكذا الرقابة على الانتخابات باعتبار منظمات المجتمع المدني شريكا فعليا في عملية التنمية على مختلف مستوياتها.

وقد تناولت أوراق العمل المقدمة للورشة العديد من الموضوعات المتعلقة بدور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات و" الرقابة الانتخابية الإيجابية وعناصر نجاحها و إجراءات الرقابة ودورها في إنجاح العملية الانتخابية ,إلى استعراض نماذج من التقارير الانتخابية بشأن الرقابة.

فضاء

مفهوم التربية المدنية

التربية المدنية من المفاهيم التي جاءت بها مرحلة ما بعد الحرب الباردة اقتضتها ظروف دولية وضرورات إنسانية ،ويمكن توضيح مفهوم التربية المدنية أو التربية المواطنية في سعي المدرسة إلى اعداد الطالب والطالبة للمواطنة الفاعلة وتعريفه بحقوق وواجباته ، واكسابه المعلومات والقيم والمهارات التي تمكنه من ادراك هذه الحقوق والواجبات ، بحيث تصبح معياراً يتصرف على اساسه .

كما تهتم هذه التربية باكساب الطلاب القدرة على التفكير في القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تفكير ناقداً ولضمان ذلك يقتضي العمل على تحقيق الهدف التربوي بجوانبه الثلاثة المعرفي والوجداني والسلوكي.

ايفاق سلطان سيف

فليس كافياً ان يقدم المعلم المادة المعرفية للطالب فحسب ، ولكن عليه ايجاد جو وجداني لتقبل ما يقدمه وعندها يمكن ترجمة المعرفة إلى سلوك مدني متحضر .

والتربية المدنية وفق هذا المفهوم تعبر عن منظومة من القيم الحضارية الجديدة التي تتعارض وتتقاطع مع الموروث والجديد من القيم الثقافية المكرسة للاستبداد ورفض الآخر ، وادعاء امتلاك الحقيقة ، وتمجيد القوة وشيوع العصبية بتعدد اشكالها واختلاف الوانها غير الزاهية ، ولما يمكن ان تكتسبه التربية المدنية من طابع انساني عام ، تساعد على خلق علاقات ارقى على الصعيد الدولي قائمة على التفاهم والتعاون والالتفات إلى القضايا الاكثر الحاحاً في العالم مثل قضايا الحروب والنزاعات المسلحة والفقر والصحة والبيئة .

ان سيادة البنى التقليدية في مجتمع يزيد من أهمية التربية المدنية وتربية النشء على روح المواطنة بما يضمن تعزز مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ، ولخلق علاقات انسانية رفيعة تنتصر للحياة يقول " جون هايل" ان التربية المدنية قد تكون في الواقع أكثر أهمية في الديمقراطيات الناشئة منها في الديمقراطيات الراسخة كالولايات المتحدة ويضيف " مع أن هناك آليات ديمقراطية معتمدة في العديد من البلدان النامية في مختلف ارجاء العالم إلا ان مواطني هذه البلدان يفتقرون في معظمهم إلى ما يلزم من معرفة ومهارات ومواقف للمشاركة بصورة واعية في اعمال الحكم، وان المربين من بلدان لاوجود فيها للثقافة الديمقراطية يقدرون دائماً خبرة ومشورة المربين من بلدان لديها تقاليد ديمقراطية راسخة ولكنه يشدد على أن عناصر التربية المدنية يجب ان تنمو محلياً .